الصباح الاقتصادية
10
العدد 3630 - السنة الثانية عشرة
الاحد 5 شعبان 1441 - الموافق 29 مارس 2020
Sunday 29 March 2020 - No.3630 - 12 th Year

محملة بـ 28 ألف رأس غنم و100 عجل

«المواشي»: «الكويت» سفينة جديدة وإنجاز جديد

في خطوة تعتبر أكبر مشروع قامت به منذ تاسيسها في العام 1973م، اعلنت شركة نقل وتجارة المواشي، عن وصول سفينتها الجديدة «الكويت» من استراليا إلى ميناء الشويخ محملة بعدد 28 الف رأس من الأغنام و عدد 100 رأس من العجول، لتصبح السفينة الثالثة للشركة إضافة إلى سفينتيها الحاليتين «المسيلة» و «الشويخ».

وبهذه المناسبة قال الرئيس التنفيذي للشركة أسامة خالد بودي: تكمن أهمية هذه الخطوة في عدد من الجوانب من أهمها رفع القدرة التشغيلية للشركة لمواجهة احتياجاتها الحالية كأهم شركات الامن الغذائي في دولة الكويت، تماشيا مع خطط الشركة للتوسع الاقليمي، ومواكبتها للخطط المستقبلية، وفتح أسواق جديدة في مناطق شرق آسيا والبحر الأحمر وتركيا.

وأضاف بودي: تعتبر «الكويت» أكبر سفينة في العالم تم صناعتها عام 2016م خصيصا لنقل الماشية الحية، حيث كانت سفن الشركة السابقة محولة من سفن صنعت لأغراض أخرى مثل سفن حاويات أو ناقلات سيارات، وكان من المتوقع وصول هذه السفينة في الربع الثاني من العام 2020 إلا أنها وصلت قبل الموعد المحدد حيث وصلت في الربع الأول من العام 2020م، وقد روعي في تصميمها أن تكون وفق نظام تقني متطور وحديث ووفقا

بودي: تساهم في رفع القدرة التشغيلية بمقدار 800 ألف رأس غنم

أسامة بودي

لأعلى المعايير العالمية من رعاية وإعاشة وتعامل مع الحيوان حسب تعاليم الدين الاسلامي الحنيف وقيم مجتمعنا العربي الأصيل وتلبي كافة الاشتراطات الأسترالية والعالمية، إضافة إلى احتوائها على افضل نظم التهوية والإعاشة.

وذكر بودي أن تكلفة السفينة تبلغ 53 مليون دولار، ويصل طولها 180 متر تقريبا و عرضها 31 متر تقريبا، و يبلغ وزنها الإجمالي 36 الف طن تقريبا، وسرعتها تصل إلى 18 عقدة تقريبا، ومساحتها تبلغ 24 الف متر مربع تقريبا ، مما يجعل طاقتها الاستيعابية 70 الف رأس من الأغنام للرحلة الواحدة أو 15 الف رأس من الابقار والعجول، و 3 الاف طن من الأعلاف.

وأوضح بودي: تستطيع السفينة رفع القدرة السنوية للشركة بمقدار 800 الف رأس غنم سنويا لتصبح الطاقة التحميلية الاجمالية للشركة مليوني رأس بالسنة. ومن مميزات تشغيلها في السنوات الأولى انخفاض المصاريف التشغيلية والصيانة وتوفير الوقت الى جانب منح الشركة فرصا اكبر لفتح أسواق جديدة تضمن استمرارية عملية النقل مما يعني ان السفينة ستخلق فرصا جديدة وخدمة أسواق أخرى، وكذلك تتميز السفينة بسرعتها وقوة محركاتها مما يسهل حركة دورانها من استراليا الى الخليج العربي مما يساهم برفع الاعداد وزيادة الطاقة الاستيعابية لجلب اعداد اكبر من المواشي، وأيضا تتميز هذه السفينة بالنظام الفعال للتهوية ذو الكفاءة العالية والذي يعد من اهم المتطلبات لخلق جو صحي آمن للماشية الحية.

وبين بودي انه قد تم توقيع عقد الاستحواذ على هذه السفينة في نهاية العام 2019م، حيث وضعت الشركة شروطا لاتمام هذه الصفقة من ضمنها ان تقوم السفينة بعمل رحلة تجريبية قبل إتمام الصفقة وذلك من خلال تحميل السفينة بالاغنام والعجول من استراليا الى الخليج العربي للاطلاع على مطابقتها للشروط الواجب توافرها لنقل الماشية الحية والمنصوص عليها بالقوانين الدولية والاسترالية، حيث تم تعيين طاقم متخصص من قبل الشركة للابحار مع السفينة للتأكد من استيفائها لجميع الاشتراطات ، وتم أيضا معاينة السفينة من قبل مفتشين مختصين محايدين قبل بدء عملية التحميل وتقديم تقرير مفصل عن حالة السفينة، وكان من المتوقع دخولها الخدمة ضمن اسطول «المواشي» في الربع الثاني من العام 2020م، الا اننا وبتوفيق من الله سبحانه وتعالى نجحنا في استقبالها محملة بالماشية في نهاية الربع الأول من العام 2020م.

وانتهز بودي هذه الفرصة للتقدم بالشكر الجزيل الى مجلس إدارة الشركة على الدعم الكبير الذي يقدمونه لنا، والى الاخوة بالإدارة التنفيذية على المجهود الجبار الذي يقومون به لتلبية احتياجات السوق المحلي في هذه الظروف الصعبة، سائلا الله سبحانه وتعالى ان يزيل هذه الغمة وان يرفل علينا جميعا بالصحة والسلامة.

شركة نقل وتجارة المواشي هي شركة كويتية مساهمة عامة، تأسست عام 1973م، وهي احدى شركات الامن الغذائي في دولة الكويت، و اكبر ناقل للاغنام الحية في العالم، و اقدم شركة لتجارة المواشي الاسترالية في المنطقة، يقع مكتبها الرئيسي في دولة الكويت ولها فروع في كل من دولة الامارات العربية المتحدة و استراليا و جنوب افريقيا، ولديها مزرعة لتربية ورعاية الماشية في دولة الكويت، ومزرعة لتربية ورعاية الماشية في دولة الامارات العربية المتحدة، وتستثمر وتدير اكبر مسلخ في الكويت والمنطقة، ولدى الشركة اكثر من 35 منفذ بيع لتسويق وعرض اللحوم الطازجة والمبردة والمجمدة والمصنعة، ومنصة لتسويق منتجاتها عبر تطبيق «المواشي» للأجهزة الذكية، ومركز اتصال يعمل على مدار الساعة لاستقبال طلبات وملاحظات العملاء، وأسست الشركة اول مصنع لحوم افتراضي تفاعلي تعليمي، وأول سفينة نقل ماشية افتراضية تفاعلية تعليمية في دولة الكويت في (كيدزانيا الكويت).

سفينة «الكويت»

تساهم في الاتجاه لفتح أسواق جديدة في مناطق شرق آسيا والبحر الأحمر وتركيا

تكلفة السفينة 53 مليون دولار وطولها 180 متراً و وزنها الإجمالي 36 ألف طن

«ستاندرد اند بورز» تخفض التصنيف الائتماني السيادي للكويت الى «AA-»

مع نظرة مستقبلية مستقرة

إمكانية رفع التصنيف في حال نجاح الإصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق في تعزيز الفعالية المؤسساتية

أعلنت وكالة (ستاندرد اند بورز) العالمية تخفيضها التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت من المرتبة (أيه، أيه) الى المرتبة (ايه،ايه سالب) مع نظرة مستقبلية مستقرة للتصنيف.

وقالت الوكالة في تقريرها على موقعها الالكتروني ان استقرار آفاق التصنيف الائتماني السيادي جاء مدفوعا بالاحتياطيات الضخمة المالية والخارجية للدولة التي «ستوفر مساحة لاتخاذ تدابير السياسة المالية على مدى العامين المقبلين».

وتوقعت أن يكون للانخفاض الحاد في اسعار النفط آثار اقتصادية ومالية سلبية خلال العامين 2020 و2021 نظرا لاعتمادها الكبير على صادرات النفط والغاز مضيفة «يتزامن انخفاض اسعار النفط مع تباطؤ وتيرة الإصلاحات في الكويت مقارنة بدول المنطقة الأخرى في السنوات الأخيرة».

وأشارت إلى أن المراجعة الاستثنائية للتصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت تمت نتيجة لمراجعة الوكالات الدولية لافتراضات أسعار النفط للأعوام من 2020 وما بعد على أن تكون المراجعة العادية التالية للتصنيف لدولة الكويت بتاريخ 17 يوليو المقبل.

وعن آفاق التصنيف ذكرت الوكالة أن النظرة المستقبلية المستقرة للتصنيف تعكس التوازن بين مخاطر الاعتماد الكبير على قطاع النفط والتأخير في الإصلاحات الهيكلية مقابل الاحتياطيات الضخمة المالية والخارجية المتراكمة والتي توفر للسلطات مساحة سياسية للمناورة على المدى القصير إلى المتوسط.

ولفتت الى إمكانية رفع التصنيف الائتماني السيادي للكويت في حال نجاح الإصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق في تعزيز الفعالية المؤسساتية وتحسين التنويع الاقتصادي على المدى الطويل.

وأفادت «أن هناك امكانية لتخفيض التصنيف إذا ظلت جهود الإصلاحات بطيئة مثل تأخر إدخال الضرائب وتغيرات سوق العمل وإجراءات تنويع الاقتصاد التي من شأنها زيادة الأعباء على مؤشرات المالية العامة وميزان المدفوعات في الكويت».

وأشارت إلى إمكانية تخفيض التصنيف الائتماني السيادي إذا انخفضت مرونة السياسة النقدية للكويت أو تصاعدت المخاطر الجيوسياسية بشكل ملحوظ مع تعطل محتمل لطرق التجارة الرئيسية.

وعن مبررات التخفيض بينت الوكالة أنها قامت في 19 مارس الجاري بتخفيض افتراضاتها لأسعار النفط العالمية لعامي 2020 و2021 مبينة أن أسعار النفط الخام في الأسواق الفورية والعقود الآجلة اقل من مستوياتها المسجلة في صيف 2019 بأكثر من 35 في المئة عندما ارتفعت الأسعار بسبب تصاعد التوترات الجيوسياسية.

وأضافت أنها قامت بمراجعة التصنيف الائتماني السيادي للكويت آخر مرة في 17 يناير الماضي حيث توقعت أن يبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 60 دولارا للبرميل في 2020 وينخفض تدريجيا إلى 55 دولارا للبرميل في عام 2021 مفترضة حاليا أن يبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 30 دولارا للبرميل في عام 2020 و50 دولارا للبرميل في عام 2021 و55 دولارا للبرميل في عام 2022.

ولفتت إلى تراجع أسعار النفط بعد فشل الاتفاق بين منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والدول المصدرة من خارجها على مزيد من التخفيضات في الإنتاج خلال الاجتماع الذي عقد في 6 مارس الماضي ولم توافق مجموعة (أوبك +) على مقترح تخفيض كميات الإنتاج بما قدره 1,5 مليون برميل يوميا لمعالجة الانخفاض الكبير المتوقع في الطلب العالمي حيث يعود ذلك جزئيا لانتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) حول العالم.

وأوضحت أن التخفيض المقترح بالإضافة إلى الانخفاض الحالي في الإنتاج كان بمقدار 1,2 مليون برميل في اليوم والذي من المقرر أن ينتهي في نهاية مارس الجاري وبعد فترة وجيزة من الاجتماعات حيث أعلنت السعودية أنها ستخفض سعر البيع الرسمي لها على الفور وستزيد إنتاجها إلى اكثر من 12 مليون برميل في اليوم في أبريل المقبل وذلك بعد انتهاء فترة خفض الإنتاج الحالية.

وتوقعت الوكالة حدوث انتعاش في كل من الناتج المحلي الإجمالي والطلب على النفط خلال النصف الثاني من عام 2020 ولغاية عام 2021 متوقعة كذلك أن تكون معظم الآثار الأصعب الناجمة عن تفشي الفيروس المستجد معتدلة.

وأشارت إلى توقعاتها بزيادة في الإنتاج إلى ما فوق المستويات المدرجة في الميزانية البالغة 8,2 مليون برميل في اليوم والتي من شأنها أن توفر بعض الدعم الاقتصادي على المدى القصير ما يعزز انخفاض أسعار النفط مما يدفع إلى تراجع الاستهلاك والاستثمار المحليين اذ تعيد الشركات تقييم المشاريع المتوقعة بما في ذلك مشاريع قطاع النفط والقطاعات ذات الصلة.

وقالت الوكالة إنه الى جانب التأثير المباشر لانخفاض أسعار النفط لا تزال الآفاق الاقتصادية في الكويت عرضة لانكماش حاد مرجعة ذلك إلى أن نحو 80 في المئة من صادراتها موجهة إلى دول آسيا حيث تأثرت العديد من الدول بالفعل بشكل كبير من تفشي الفيروس مما أدى إلى تقلص الطلب على النفط.

وتوقعت أن يبقى النمو الاقتصادي سلبيا في الكويت على المدى المتوسط متوقعة أن يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات تقل عن 22 الف دولار العام 2020 مقارنة بنحو 29 الفا في توقعاتها السابقة.

وأكدت في الوقت ذاته أن الكويت لا تزال اقتصادا ثريا إلا أن هذه التوقعات تمثل مراجعة هبوطية جوهرية لمستويات الدخل النسبية وبالتالي انخفاض القدرة الإجمالية للدولة على تحمل الدين.

وكالة ستاندرد اند بورز العالمية

توقعات بحدوث انتعاش في كل من الناتج المحلي الإجمالي والطلب على النفط خلال النصف الثاني من 2020 وحتى 2021

ورات الوكالة أن زخم الإصلاحات في الكويت «كان بطيئا في السنوات الأخيرة وكان التقدم في الإصلاحات المالية محدودا بالرغم من بعض الإصلاحات في الإنفاق العام بعد الانخفاض السابق في أسعار النفط في عام 2014 وعلى وجه التحديد تأخرت الكويت في إدخال الضرائب لفترة طويلة كما حققت نتائج محدودة في الإصلاحات الرامية للتنويع الاقتصادي وتطوير سوق العمل».

وتوقعت الوكالة أن يتجاوز عجز الموازنة العامة للدولة 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 قبل أن تعود الموازنة العامة تدريجيا إلى تسجيل فوائض على المدى المتوسط مشيرة إلى أن توقعاتها تشمل عوائد الاستثمارات الحكومية كما تأخذ بعين الاعتبار المخاطر السلبية لعوائد الاستثمار لعام 2020 بسبب التقلبات المستمرة في السوق. وأكدت على أن تصنيفها السيادي للكويت لا يزال مدعوما بالمستويات الضخمة المتراكمة من الاحتياطيات المالية والخارجية للدولة متوقعة أن يبلغ متوسطها نحو 500 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الأربع المقبلة وتتيح للسلطات مساحة للاستجابة في مجال السياسات.

وأشارت إلى أن تصنيفها الائتماني السيادي للدولة مقيد بسمة التركز في الاقتصاد والضعف النسبي في القوة المؤسساتية مقارنة مع اقرانها في التصنيف من خارج الإقليم لافتة إلى أنها لا تتوقع أي تغيير على المدى المتوسط.

«الجمعية الاقتصادية» تدعم قانون «صندوق التكافل الاقتصادي»

استكمالاً لدور الجمعية الاقتصادية الكويتية بعد التوصيات التي تقدمت بها للحكومة ممثلة باللجنة الوزارية برئاسة وزير التجارة والصناعة خالد الروضان لدعم الاقتصاد الوطني في مواجهة تفشي فيروس كورونا.

ولإيمانها الكامل بضرورة سرعه تطبيق إجراءات الحزمة الاقتصادية لدعم أصحاب الأعمال المتضررة اعمالهم قال مهند الصانع رئيس الجمعية: تقديرًا للجهود التشريعية للاقتراح بقانون المقدم من الدكتور بدر الملا بشان انشاء صندوق التكافل الاقتصادي وتماشيا مع ما جاء بالتوصيات المقدمة ستقوم بدعم المقترح والتنسيق مع السادة أعضاء مجلس الأمة لتبني القانون الذي يعطي حل لمشكلة التكاليف المالية الثابتة في ظل عدم وجود إيرادات للمبادرين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات وأصحاب المهن.

يذكر بان الجمعية أعلنت عن توصياتها لدعم الاقتصاد الوطني والتي تشمل:

- تأسيس صندوق دعم القطاع الخاص موجه لعدة قطاعات رئيسية.
- سرعة إصدار تشريع يجيز للحكومة إصدار سندات والاقتراض من (السوق المحلي - الأسواق الدولية)
- تعديل في بنود الميزانية العامة وإعادة توجيه المبالغ الموجهة من الانفاق الاستثماري إلى صندوق دعم القطاع الخاص.
- تقليل ميزانيات بعض وزارات الدولة.
- إعفاء من الرسوم والخدمات العامة المقدمة من الدولة للمواطنين والقطاع الخاص (كهرباء وماء - أملاك الدولة - رسوم جمركية ..... الخ)
- قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك لإعادة جدولة القروض للشركات.
- دعم الرواتب والإيجارات المدفوعة من قبل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المتضررة من الازمه الصحية.
- تأجيل اقساط قروض أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة (البنك الصناعي - الصندوق الوطني).
- منح قرض حسن لأصحاب الاعمال التي تعثرت جراء الازمه الصحية المتعثرة لأجال ميسرة، مع إمكانية إعطاء حوافز السداد المبكر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- دعم السيولة في البورصة من خلال المحفظة الوطنية.
- دعم المسرحين من القطاع الخاص.

مهند الصانع

«إس آند بي» تخفض توقعاتها لأسعار النفط خلال الفترة 2020-2021

خفضت وكالة «إس آند بي» العالمية للتصنيفات الائتمانية بشكل كبير من افتراضاتها لأسعار النفط لعام 2020.

وقالت وكالة «إس آند بي»، إن أسعار النفط الخام في الأسواق الفورية والعقود الأجلة أقل بأكثر من 55 بالمائة من المستويات التي سجلت خلال الصيف الماضي عندما ارتفعت الأسعار على خلفية تزايد التوترات الجيوسياسية، وفقاً لوكالة أنباء قطر «قنا».

وأشارت، إلى أن التقديرات السابقة تشير لمتوسط سعر خام برنت يبلغ 60 دولارًا للبرميل في 2020، لينخفض تدريجيًا إلى 55 دولارًا للبرميل في 2021.

وافترضت الوكالة، أن متوسط سعر خام برنت يبلغ 30 دولارًا للبرميل في عام 2020، و50 دولارًا للبرميل في 2021، و55 دولارًا للبرميل في 2022.

وأرجعت انخفاض أسعار النفط بعد فشل منظمة «أوبك» في الاتفاق على مزيد من خفض الإنتاج خلال اجتماعات 6 مارس الماضي، فيما لم توافق «أوبك+» على خفض مقترح قدره 1.5 مليون برميل يوميًا، لمعالجة الانخفاض الكبير المتوقع في الطلب العالمي، والذي يعود جزئيا إلى انتشار فيروس كورونا.